

بيروت في ٢٩/٩/٢٠٢٢
منشور رقم: ٢٠٢٢/١٨

الرقم: ٢٠٢٢/٣١٢

حضرة الزميل الكريم،

تحية وبعد،،

نشرت صحيفة الأخبار البارحة الأربعاء مقال بعنوان "نقابات المهن الحرة تقاضي المصارف وتطلب إعلان إفلاسها" بقلم الأستاذة لينا فخر الدين حيث ورد بنهايته جملة "بأن نقابة خبراء المحاسبة امتنعت عن إقامة الدعوى لأنه يرى البعض أن عدداً من أعضائها سيلاحقون أصلاً في حال ملاحقة المصرفيين لاشتراكهم في الجرائم نفسها".

رداً على هذا التجني المتعمد نفيد التالي:

لقد ظلم قانون التجارة بداية مفوض المراقبة واستمر ذلك بالتعديلات التي صدرت عام ٢٠١٨ حيث حمل مفوض المراقبة مسؤولية جزائية عن أعمال حتى لو كان غير مسؤول عنها حيث يلقي الحجز على أمواله ويوضع بالسجن عندما تتعرض أي شركة مساهمة للإفلاس حتى ولو كان معين حديثاً ولم يباشر أعماله والتي تسعى النقابة جاهدة لرفع الظلم عن الخبير والعمل على تعديل هذه النصوص الجائرة أولاً.

إن النقابة بمجلسها ونقيبتها تقف جنب الخبير بظلمه ولكن لا تتهاون معه أبداً إذا ارتكب الخطأ المتعمد بممارسته وتطبق عليه أقصى العقوبات سناً للأنظمة والقوانين التي ترعى المهنة والمرعية الإجراء.

إن نقابتنا هي عضو مشارك بتجمع نقباء المهن الحرة ووجعهم وجعنا وهمهم همنا ومسؤوليتهم مسؤوليتنا عن زملائهم وزملائنا وعن مجتمعهم ومجتمعنا ولكن لكل منا قناعاته ووجهة نظره حيث أدلينا برأينا الصريح والواضح باجتماع النقباء بموضوع الدعوى على المصارف والتي لا نقنتع بها لأن قناعاتنا أن هذه الدعوى لن تحقق الهدف بل تعطي المصارف والقوى المساندة لها الأسباب الموجبة لزيادة تعنتها وهروبها من تحمل المسؤولية بظل قضاء تهيمن عليه القوى السياسية المسؤولة المباشرة عن هذا الانهيار واستمراره.

إن الدعوى التي ستقام من قبل قيادات المهن الحرة هي أقصى ما استطاعوا التوصل إليه من وجهة نظرهم التي نحترمها ونقدرها بعدما أرهقتهم القيادات السياسية والمصرفية بمماطلتهم وإدارة الأذن الصماء لهم ولمطالبهم على مدى سنتين.

أما من وجهة نظرنا فهذه الدعاوى ستعطي القوى السياسية والمصرفية فرصة إضافية لزيادة الاستهتار بمطالب هذه المهن.

إن قناعاتنا أن تلتقي المهن الحرة على خطة تعافي اقتصادي واضحة المفاصل تشكل خارطة طريق لإنقاذ لبنان وتواجه هذه المهن متحدة مجتمعة قيادات وأفراد القوى السياسية والمصرفية والقضائية المسؤولة المباشرة عما وصلنا إليه مواجهة قاسية لا هوادة فيها بوجه كل من سبب بهذه الأزمة أو استفاد منها أو ربح من نتائجها أو تقاسع عن إحقاق الحق أو رفع الظلم. إن قرار المهن الحرة قيادة وقاعدة ومواجهتها هذه المجموعة هي أقصر الطرق للوصول الى الحل والإنقاذ.

هذا رأينا أما ما كتبته الأستاذة فخر الدين بحقنا هو تجن ومناف للحقيقة نطلب التراجع عنه وذكر الحقائق كما هي.

وتفضلوا بقبول الاحترام

النقيب
عفيف شلالة